

تضمنه عناصر مادية وغير مادية، ويثمن من خلال منظومة معينة لقيم values وسمات عدة attributes تعطي بدورها هذا التراث أهميته الثقافية أو ما يسمى Cultural Significance. وينطبق هذا أيضًا على الأوابد والمواقع الأثرية. حيث طبيعة الأعمال فيها مشتركة مع البعثات الغربية في مجال علم الآثار، وذلك منذ بدء الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان، وحتى الآن. شهدت سورية منذ بدء النزاع أزمة إنسانية مصاحبة لتدمير واسع للبنى التحتية والمساكن والأبنية التاريخية والمواقع الأثرية. مع تزايد عدد المهجرين واللاجئين، أصبح التركيز على المحافظة على التراث الثقافي أقل أولوية مقارنة بالحاجات الإنسانية الماسة من مأوى وغذاء ودواء. على الرغم من تضرر المواقع الأثرية تضرراً كبيراً سواء بسبب الاشتباكات المسلحة، أم النهب، والتنقيب العشوائي، كانت استجابة المنظمات الدولية والمحلية محدودة، مقيّدة بفعل العقوبات الاقتصادية، والتحديات اللوجستية.

على سبيل المثال، على الرغم من إدراج منظمة اليونسكو مواقع التراث العالمي السورية على لائحة الخطر في 2013، لم تتبع هذه الخطوة بخط فاعلة للحد من هذه الأضرار. وأعاقت العقوبات الاقتصادية الغربية أي مبادرة فاعلة من جانب المنظمات الدولية. ومع هذه التحديات برزت مبادرات وأساليب جديدة تهدف إلى تجاوز العوائق، بما في ذلك تعزيز التعاون مع الدول المجاورة في بدائل عملية للمشاركة المباشرة في سورية التي قد لا تكون فاعلة بصورة فورية أو حتى على المدى القصير.

بالتوازي مع ذلك أدت أحداث تدمير التراث الثقافي في سورية والعراق واليمن وليبيا إلى تحفيز المانحين الدوليين على تخصيص مئات الملايين لمشروعات حماية التراث الثقافي خلال الأزمات، إضافة إلى مبادرات حكومية بارزة عدة، مثل صندوق الحماية الثقافية في المملكة المتحدة الذي أسس في 2016 في رد فعل على استهداف تدمر من داعش⁽²⁾، إضافة

(2) صندوق الحماية الثقافية بقيمة 30 مليون جنيه إسترليني لحماية المواقع الثقافية والمحافظة عليها في أنحاء العالم كلها مفتوح لطلبات مشروعات التمويل المقدمة من منظمات الفنون والثقافة والتراث. يُدير المجلس الثقافي البريطاني بالشراكة مع وزارة الثقافة والإعلام والرياضة (DCMS) صندوق الحماية الثقافية في المملكة المتحدة. بدايةً ركز البرنامج على دعم المنظمات التي تحمي التراث الثقافي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك سورية والعراق وليبيا ولبنان وتونس <https://www.britishcouncil.org/arts/culture-development/cultural-protection-fund>

الآثار السورية والمنظمات الدولية

هبة الخلف⁽¹⁾

أولاً: ملخص

منذ اندلاع النزاع في سورية عام 2011 واجه التراث الثقافي السوري تهديدات جسيمة، ضمن سياق أزمة إنسانية هي الأبرز في العقد الماضي، تأثرت خلالها المواقع الأثرية والتراث الثقافي تأثراً مباشراً وغير مباشر، واجهت خلالها المنظمات الدولية صعوبات جسيمة في توفير استجابة فاعلة لهذا الوضع المعقد. يسلب هذا البحث الضوء على تأثير النزاع في المواقع الأثرية، والتحديات المتعلقة بتحديد استجابة مناسبة، سواء كان ذلك من خلال مبادرات التوثيق والتدريب، أم الجهد المبذول في مجال المحافظة المعمارية والتوعية. يتناول البحث مفهوم العنف الثقافي خلال النزاع وفي مرحلة إعادة الإعمار، من خلال فهم عميق وشامل للتحديات والديناميات المعقدة المرتبطة بحماية التراث الثقافي في سورية، إضافة إلى استكشاف الاستراتيجيات المبتكرة التي تبنتها المنظمات الدولية للمحافظة على هذا التراث. يتناول البحث التراث السوري في إطار التغيرات والتحديات الإقليمية والعالمية، مشيراً إلى كيفية تأثير الأحداث في سورية والعراق واليمن وليبيا في السياسات الدولية والتمويل المخصص لحماية التراث الثقافي. ويختتم بتأكيد أهمية اتباع المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية المعنية بالآثار استراتيجيات تتسق مع المبادئ الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، مشدداً على الدور الجوهري للتراث في بناء السلام.

ثانياً: مقدمة

التراث الثقافي هو مفهوم معقد بطبيعته، نظراً إلى

(1) أكاديمية وباحثة سورية، أستاذة مساعدة في قسم الكلاسيكيات بجامعة كينغ في لندن.

السوري بصورة رئيسة من تنظيم داعش الذي اعتمد نهجًا تدميريًا تجاه التراث الثقافي. ومع ذلك فإن الصورة التي تظهر اليوم من المناطق المتضررة أكثر تعقيدًا من السرد البسيط الذي غالبًا ما صُوّر في وسائل الإعلام الغربية التي ركزت تركيزًا رئيسًا على مواقع التراث العالمي والمعالم الرئيسية (Landmarks)⁽⁶⁾.

كانت ردات أفعال المجتمع الدولي والمحلي في المراحل الأولى من النزاع تنحصر في توثيق الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي السوري، مما بث في القنوات الإخبارية المحلية والعالمية ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك) مثل مقاطع فيديو أو صور توثق هذا الدمار. بالاعتماد على مثل هذه الصور بدأ ظهور عدد من التقارير البسيطة المبدئية التي تلخص الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي السوري. ونُشرت لمحات عامة عن مواقع التراث العالمي، وتدمير المتاحف، والمنشآت التاريخية، والمواقع الأثرية. وتشمل هذه التقارير الدورية الصادرة عن اليونسكو⁽⁷⁾ والمنظمات الحكومية⁽⁸⁾ والمنظمات غير الحكومية⁽⁹⁾ مجموعات الناشطين⁽¹⁰⁾ والمقالات العلمية.

ثالثًا: مواقع التراث العالمي على لائحة الخطر

على الرغم من أن الدمار الذي تعرض له التراث الثقافي والآثار السورية يتجاوز مواقع التراث العالمي الستة المسجلة في لائحة اليونسكو⁽¹¹⁾، فإن تناول استجابة المنظمات

إلى ذلك ظهور منظمات خاصة مانحة للطوارئ الثقافية والمحافظة. مثل منظمة (ألف) التي أسست عام 2017، وتعكس تنامي الاهتمام الدولي بحماية التراث الثقافي في ظل النزاعات⁽³⁾.

أدى تغير طبيعة النزاع في سورية عام 2012 إلى مواجهة مسلحة إلى خلق فراغ في السلطة، وانهيار القانون والنظام في أجزاء كثيرة من البلاد، وقد ساعد هذا الوضع إلى جانب انهيار عدد من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة تقليديًا على تسهيل إلحاق الضرر بالتراث الثقافي السوري، من بينها تكثيف عمليات النهب في مواقع مثل أفاميا ودورا يوروبوس وماري، خصوصًا في بداية الصراع. وقد ظهر ذلك بوضوح في صور الأقمار الصناعية التي التقطت للمواقع قبل الصراع وبعده. حيث نشرت الجمعية الأميركية للعلوم عام 2014 أن أربعة مواقع أثرية رئيسة في سورية تعرضت للنهب والأضرار بشكل كبير باستخدام صور الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد⁽⁴⁾.

وألحق استخدام آليات مختلفة من الأسلحة أضرارًا متعددة بالمواقع الأثرية والمعالم الأثرية؛ وقد خلفت العمليات العسكرية المستمرة من الأطراف كلها كثيرًا من الدمار. تعرض جزء كبير من مدينة حلب القديمة وقلعة الحصن المدرج ضمن مواقع التراث العالمي لليونسكو لأضرار جسيمة⁽⁵⁾.

بعد ذلك، ظهرت حالات موثقة لتدمير متعمد، ونهب للمواقع والآثار. رُصدت مثل هذه التهديدات للتراث الثقافي

(3) (ألف): الحروف الأولى اللاتينية لاسم التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع وتمثل أيضًا الحرف الأول من أبجدية اللغة العربية - منظمة أسست بهدف العمل لمصلحة التراث الثقافي في مناطق النزاع من خلال برنامج مساعدات يمكنها من أن تكون مرنة وسريعة الاستجابة.

(7) اليونسكو، تقارير مواقع التراث العالمي في سوريا، <https://whc.unesco.org/en/statesparties/sy>

(8) وزارة الثقافة في سوريا، المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا.

(9) تقارير الأضرار التي لحقت التراث السوري، التراث من أجل السلام، <https://www.heritageforpeace.org/syria-culture-and-heritage/damage-to-cultural-heritage/previous-damage-newsletters/damage-to-syrias-heritage-17-june-2014/?lang=ar>

الجمعية الأميركية للأبحاث الخارجية (ASOR)، <https://www.asor.org/chi/updates/Syria>

(10) <https://www.facebook.com/Archeologie.syrienne>; <http://www.apsa2011.com/index.php/en/>

(11) سُجّلت المواقع الأثرية على لائحة اليونسكو للتراث العالمي: مدينة دمشق القديمة (1979)، مدينة بصرى القديمة (1980)، موقع تدمر (1980)، مدينة حلب القديمة (1986)، قلعة صلاح

(3) (ألف): الحروف الأولى اللاتينية لاسم التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع وتمثل أيضًا الحرف الأول من أبجدية اللغة العربية - منظمة أسست بهدف العمل لمصلحة التراث الثقافي في مناطق النزاع من خلال برنامج مساعدات يمكنها من أن تكون مرنة وسريعة الاستجابة. وبناء على مبادرة فرنسا والإمارات العربية المتحدة وفي إثر انتهاء أعمال المؤتمر الدولي حول التراث المهدد بالخطر بأبوظبي في كانون الأول/ديسمبر 2016 أنشئت (ألف) في آذار/مارس 2017. ومنذ ذلك الحين انضم إلى تلك المبادرة عدد من الدول الأخرى والشركاء الخاصين <https://www.aliph-foundation.org/ar/our-ambition>

(4) AAAS، "التاريخ القديم والدمار الحديث: تقييم الوضع الحالي لمواقع التراث العالمي المرشحة في سوريا باستخدام صور الأقمار الصناعية عالية الدقة"، (2014)، <https://www.aaas.org/resources/ancient-history-modern-destruction-assessing-status-syria-s-tentative-world-heritage-sites-7>

(5) AAAS، "التاريخ القديم والدمار الحديث: تقييم الوضع الحالي لمواقع التراث العالمي في سوريا باستخدام صور الأقمار الصناعية عالية الدقة"، (2014)، <https://www.aaas.org/resources/ancient-history-modern-destruction-assessing-current-status-syria-s-world-heritage-sites>

الحاجة ماسة إلى تطوير آليات دولية أكثر فاعلية واستجابة للمحافظة على التراث الثقافي في مناطق الصراع. يجب على المجتمع الدولي التعامل مع هذه القضية بصورة أكثر جدية واستباقية، لضمان حماية هذا الإرث الثقافي، والعمل على حصر أهم التحديات أو العوائق التي تواجه تطوير مثل هذه الاستراتيجيات على الصعيد كليا، على سبيل المثال سياسياً ودبلوماسياً وقانونياً (الدولي والمحلي) واجتماعياً واقتصادياً وإنسانياً.

رابعاً: أهم التحديات

التحديات التي واجهت المنظمات الدولية في حماية التراث السوري تعكس بوضوح إخفاقها في الاستجابة الفاعلة على الرغم من تصنيف اليونسكو مواقع التراث السورية ضمن قائمة المواقع المعرضة للخطر، كانت الاستجابة الدولية غير كافية، وتفتقر إلى العمق الاستراتيجي. إضافة إلى ذلك أظهرت الأحداث الجارية في سورية أن الميزانيات المرصودة والموارد المتاحة للمحافظة على هذه المواقع ما تزال محدودة بصورة ملحوظة، وأن الآليات المستخدمة من جانب هذه المنظمات غالباً ما كانت ردت أفعال متأخرة وغير فاعلة، ما يؤدي إلى فقدان قيمة لا تعوض من التراث الثقافي والتاريخي. إضافة إلى ذلك تُظهر البرامج الحالية للمحافظة على التراث السوري نقصاً في التخطيط الاستراتيجي والتوجهات العملية المستدامة، ما يعكس تحدياً كبيراً في مواجهة الدمار المستمر.

على سبيل المثال عندما كان يُعلن عن تدمير موقع تاريخي أو ثقافي في سورية، من مثل موقع تدمر أو أجزاء من مدينتي حمص أو حلب التاريخيتين، غالباً ما كانت الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية محدودة بشدة في نطاقها وتأثيرها، وتمثلت هذه الإجراءات في بيانات الإدانة والتعهدات بالدعم⁽¹²⁾، ولكنها افتقرت إلى الأفعال الملموسة التي يمكن أن تحدث farkاً حقيقياً على أرض

الدولية يبدأ من الاستراتيجيات المتبعة للتعامل مع هذه المواقع، وتأثيرها في المنظمات الأخرى. في هذا السياق تضم المنطقة العربية حالياً ما مجموعه 23 موقعاً من مواقع التراث العالمي لليونسكو المعرضة للخطر، وتحتاج إلى اهتمام فوري. كل موقع من هذه المواقع يحمل أهمية، ويستحق بذل جهد مركز للمحافظة عليه لأنه يواجه تحديات وتهديدات متنوعة. ستة من مواقع التراث العالمي (المعرضة للخطر) تقع داخل الحدود السورية، وتعود أصول المواقع الستة إلى مراحل مختلفة من تاريخ المنطقة، ويمتد بعضها قروناً أو حتى آلاف السنين. صنّف كل موقع من هذه المواقع بوصفه موقعاً للتراث العالمي في أوقات مختلفة، ولكن في إعلان واحد فقط لليونسكو أضيف كل موقع من مواقع التراث العالمي في سورية إلى قائمة (المعرضة للخطر)، وذلك في عام 2013.

على الرغم من المحاولات الخجولة للحد من الضرر الذي صحبه عدم فاعلية آليات المنظمات الدولية في حماية التراث الثقافي الذي شهدته سورية، فإنها ليست حالة فريدة أو استثنائية، إنما تعكس واقعاً يتكرر في مناطق عدة من الشرق الأوسط من مثل اليمن والعراق وليبيا وغزة مؤخراً منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، جميعها شهدت تدميراً مماثلاً لتراثها الثقافي والتاريخي في ظل الصراعات والحروب. واجهت المنظمات الدولية التي تعمل على حماية هذا التراث تحديات مماثلة في هذه الدول، حيث تبين أن آلياتها غالباً تكون غير فاعلة أو تأتي ردت أفعالها متأخرة، على الرغم من الجهد المبذول للعمل على تطوير هذه الآليات، لا سيما في سياقات النزاعات المسلحة والأزمات السياسية.

في اليمن -على سبيل المثال- تعرضت مواقع تاريخية وثقافية عدة للدمار نتيجة النزاع الدائر، ما أثار (قلق) المجتمع الدولي لكن من دون استجابة فاعلة كافية. وفي العراق تعرضت آثار تاريخية للتدمير، وفشل الجهد الدولي في حماية هذه المواقع في الوقت المناسب، على الرغم من رصد ميزانية لإعادة الإعمار كما في الموصل. أما في ليبيا، فقد شهدت البلاد تدميراً مماثلاً لمواقعها الأثرية، وكذلك الحال في غزة، حيث تسببت النزاعات المستمرة في خسائر كبيرة في التراث الثقافي والمواقع الأثرية. هذه الأمثلة تؤكد أن

(12) د.م، "المديرية العامة لليونسكو تدين الوجود العسكري والتدمير في مواقع التراث العالمي في سوريا"، اليونسكو، (2014). <https://whc.unesco.org/en/news/1108>

UN-د.م، "سوريا: الأمم المتحدة تدين التدمير الأثري في موقع التراث العالمي الرئيسي في بصرى"، HCR (2015). [Refworld | Syria: UN condemns archaeological destruction at major World Heritage site of Bosra.](https://www.refworld.org/docid/5d8d8d8d.html)

الدين (2006)، القرى القديمة في شمال سوريا أو المدن الميتة (2011).

على سبيل المثال مع خروج تدمر من تحت سيطرة داعش في آذار/ مارس 2016 أصدرت اليونسكو بياناً عن خططها المستقبلية لتدمر في 27 آذار/ مارس 2016. وفي هذا المضمار أعلنت المنظمة عن محادثة هاتفية بين المديرية العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ناقشا خلالها حماية التراث الثقافي لمدينة تدمر، والمحافظة عليه. من خلال تقديم ((الدعم الكامل لترميم تدمر))، أكد هذا العرض الدبلوماسي من خلال حقيقة أن اليونسكو تعاونت علناً مع جهة فاعلة أجنبية في قضية وُضعت في سياق حرب أهلية مستمرة، حيث قدمت مطالبات نيابة عن أمة مدمرة، وجاء بيان اليونسكو في وقت كان وما يزال فيه سكان تدمر يواجهون خطرًا فعليًا على حياتهم. تشير هذه المشاركة الصماء مع المحافظة على الآثار في سياق الصراع النشط إلى غياب المخاوف الأخلاقية⁽¹³⁾.

خامساً: الإطار الدولي لحماية التراث

الثقافي

التراث الثقافي محمي بموجب القانون الدولي. اتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام 1954 أول معاهدة دولية مخصصة فقط لحماية التراث الثقافي⁽¹⁴⁾ ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بـ(احترام) الممتلكات، و(حمايتها) في أثناء النزاع. وركزت على قيمة هذا التراث من خلال الإشارة إلى أن أي ضرر يلحق بالتراث الثقافي -بغض النظر عن المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه- يضر بالتراث الثقافي للإنسانية جمعاء. وتشمل أشكال الحماية الأخرى للتراث الثقافي البروتوكولين المكملين لاتفاقية لاهاي لعام 1954 واتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة، ومنع استيرادها، وتصديرها، ونقل ملكيتها⁽¹⁵⁾.

الواقع. هذا النقص في الاستجابة العاجلة والمؤثرة أدى إلى تدهور مستمر في المواقع الأثرية والتراثية، ما فاقم من حجم الخسارة الثقافية.

يبرز تضال الدعم الدولي والإقليمي في مجال حماية التراث الثقافي في سورية الذي يعاني بالفعل بالتأثيرات السلبية للنزاع المسلح. يُشير هذا إلى الحاجة الملحة إلى إعادة تقييم الآليات والبرامج الدولية المعنية بالمحافظة على التراث، وتحديثها، مع التركيز خصوصاً على التعاون الأكثر فاعلية مع المنظمات المحلية والخبراء في المنطقة. ومع أن الجهة الحكومية خسرت كثيراً من المواقع الأثرية الموجودة في مناطق خرجت عن سيطرتها (الشمال الشرقي والشمال الغربي من سورية)، استمر الجهد في بعض من تلك المواقع بالتنسيق بين المجتمع المحلي الموجود في تلك المناطق وخبراء الآثار، سواء في سورية أم خارجها، بهدف دعم الجهد في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواقع، أو لتوثيق الأضرار. ولا يوجد تقارير أو دراسات تحدد بدقة حجم هذا التنسيق وفعاليتها، لكن ذلك يعني أولاً غياب المنظومة التي اعتادت العمل في مثل هذه المواقع، وثانياً الحد من العمل المباشر للمنظمات الدولية بمثل اليونسكو التي تعمل فقط مع الجهة الممثلة للحكومة أو ما يسمى بـ(State Party).

في هذا السياق يُفترض أن النداءات الموجهة لدعم حماية التراث السوري يجب أن تستند إلى مبدأي العالمية والحياد لتبرير الحاجة الملحة إلى حماية هذا التراث الثقافي. ومع ذلك، فإن النظام الذي تعمل من خلاله بعض المنظمات مثل اليونسكو أدى إلى تقييد تنسيق جهودها من خلال قنوات الاتصال الحكومية، ما أدى إلى عدم القدرة على اتخاذ إجراءات وقائية فاعلة في المواقع التي تقع خارج سيطرة الجهات الحكومية. وهذا يضع التزام المنظمات الدولية بمبدأ الحياد تحت التساؤل. إن الدمار الذي تعرضت له الآثار السورية يشهد على فشل الخبراء، وعدم تحقيق التعاون الدولي والمحلي اللازم لوقف التدمير، سواء كان عشوائياً أم ممنهجاً، بأي طريقة تُعد مجدية ومستدامة. إضافة إلى ذلك لم يُمنح الاهتمام الكافي للمجتمعات المحلية وللخبراء السوريين الذين يجب عدّهم شركاء رئيسيين في جهد المحافظة على التراث الثقافي.

(13) سلام القنطار. "تدمر وفشل الخبراء"، (2018). <https://www.ias.asia/the-newsletter/article/palmyra-expert-failure>

(14) اتفاقية لاهاي 1954. <https://en.unesco.org/protecting-heritage/convention-and-protocols/1954-convention>

(15) اتفاقية اليونسكو عام 1970 <https://2u.pw/2VDD7cUY>

كانت الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المتطوعين المحليين والمؤسسات الثقافية في البلدان المتضررة والدول الأجنبية أول من استجاب لتهديدات الملكية الثقافية. توافرت شبكات المتطوعين في المجتمعات المحلية في سورية لتأمين المواقع الأثرية، وحمايتها من الحفريات غير القانونية، وصيانة المتاحف من اللصوص، وقد ساعدت في استعادة القطع الثقافية المنهوبة، وأدركت أهمية جمع المعلومات حول الأشياء المعرضة للخطر.⁽¹⁸⁾

أحد أهم التحديات التي ما زالت تواجه المواقع الأثرية إلى الآن نهب الآثار، وتهريبها، ووجود شبكة الإتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية في المنطقة. وتشير بعض الدراسات المختلفة إلى وجود شبكة معقدة لتهريب الآثار من المواقع الأثرية في سورية قبل اندلاع الحرب، لكن وجود أطراف متعددة للصراع أدى إلى توسع هذه الشبكات. إن استخدام التكنولوجيا مثل الأقمار الصناعية، ونظم المعلومات الجغرافية كشف عن نطاق واسع من الحفر العشوائي، ما أتاح فرصة لفهم تأثير الصراع في المشهد الأثري في سورية⁽¹⁹⁾. هذا النشاط لم يكن محض جهد فردي بل كان يتضمن تورط أطراف الصراع، وارتباطهم بالجريمة المنظمة، والتدمير الممنهج للممتلكات الثقافية.⁽²⁰⁾

قدم مات هيربرت دراسة تاريخية تفصيلية تتناول عمليات التهريب والجريمة المنظمة في سورية قبل الحرب، مشيراً إلى وجود شبكات تهريب الآثار ذات الصلة بتاريخ طويل من التجارة غير المشروعة عبر الحدود التي تمتد إلى مرحلة ما بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ونشأة الدولة السورية⁽²¹⁾، حيث يواجه المشهد الأثري في سورية تحديات كبيرة في مكافحة تهريب الآثار، واسترداد القطع المهربة، وبخاصة بعد عام 2011، حيث أدت الفوضى وعدم الاستقرار إلى تزايد صعوبة تتبع القطع الأثرية واستعادتها

قالت ساين فون شورليمير إن طبيعة النزاعات والحروب تغيرت منذ الحرب العالمية الثانية، وقالت إن عددًا من النزاعات اليوم يشمل جهات غير حكومية أو دولية، ومن ثم ليس عليها التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي مثل اتفاقية لاهاي لعام 1954. وفي مناقشة أخرى لا توجد حماية كافية للتراث الثقافي، والإجراءات الحالية غير مناسبة للغرض. وقال فيديريكو ليزيريبي أستاذ القانون في جامعة سينا إنه على الرغم من الإدانة واسعة النطاق للهجمات على التراث الثقافي، فإن ((الإجراءات الملموسة لوقف الجريمة المعنية كانت محدودة للغاية حتى الآن))⁽¹⁶⁾، وذلك من حيث ردة الفعل على حالات التدمير، وفي منع هذا التدمير عندما يكون من المحتمل حدوثه. وقال إدوارد سي لاك الأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك والمستشار السابق للأمم المتحدة إن التهديد الذي يتعرض له التراث الثقافي عومل بوصفه أولوية سياسية من الدرجة الثانية أو الثالثة من جانب المجتمع الدولي، و((ما لم يتم تضيق هذه الفجوة))، فإن الجهد المبذول لحماية التراث الثقافي من التهديدات المتزايدة ((سيفشل بشكل مأسوي))⁽¹⁷⁾.

نظرت نوبل هيغنز في كتابها في الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الأكاديميون والمنظمات لاقتراح أساليب جديدة لحماية التراث الثقافي في حالات الصراع. على سبيل المثال قالت إن الإجراءات المتعلقة بتأمين التراث الثقافي من جانب الأمم المتحدة أدت إلى ظهور حفظ السلام الثقافي، والتركيز على التراث الثقافي في مبادرات بناء السلام.

لقد برزت حماية التراث الثقافي بوصفها واحدة من المجالات القليلة التي حفز فيها المجتمع الدولي، وتوصل إلى استجابات مبتكرة في سورية. ولم تكن الاستجابة شاملة أو فاعلة بصورة موحدة، ولكنها وسعت الأفق في وقت اتسم فيه الصراع بعدم الامتثال للقانون الدولي، والتجاهل العام له. وبدءًا من الأرض، تولى الأفراد والمؤسسات الثقافية دور المستجيبين الأوائل وملء الفراغ من خلال الاستجابة الفاعلة للمجتمع المدني.

(18) UNESCO, "Syrian Citizens Protect Their Cultural Heritage". www.unesco.org/new/en/safeguarding-syrian-cultural-heritage/national-initiatives/syrians-protect-their-heritage/

(19) , (2022). "Illicit Trafficking of Cultural Properties in Arab States". أنس الخابور،

(20) جيسي كاسانا، "Satellite Imagery-based analysis of archaeological looting in Syria," Near Eastern Archaeology 78, no. 3 (2015), 147, <https://www.journals.uchicago.edu/doi/pdfplus/10.5615/neareastarch.78.3.0142>

(21) مات هيربرت، "Partisans, profiteers, and criminals: Syria's illicit economy", (2014).

(16) F. Lenzerini, "Terrorism, conflicts and the responsibility to protect cultural heritage", The International Spectator, 51(2), (2016), pp.70-85.

(17) E. C. Luck, "Cultural genocide and the protection of cultural heritage. Getty Publications", (2020).

الأضرار إلى موقع التراث العالمي في تدمر بقيادة مدير مركز التراث العالمي من 24 إلى 26 نيسان/ أبريل 2016. وأتت مهمة التقييم السريع هذه في عقب القرار الذي اعتمدهت لجنة التراث العالمي في دورتها التاسعة والثلاثين (يون، تموز/ يوليو 2015)، والقرار الذي اعتمدهت بالإجماع الدورة 199 للمجلس التنفيذي لليونسكو (نيسان/ أبريل 2016) في ما يتعلق بدور اليونسكو في ((الصون والمحافظة على التراث العالمي))؛ تدمر ومواقع التراث العالمي السورية الأخرى⁽²⁵⁾.

لكن جهد اليونسكو تم من خلال التعاون مباشرة مع الحكومة السورية، ما عنى استبعاد باقي المواقع التي تقع في شمالي شرق سورية، وشمالي غربها. أخذين بالحسبان أن المدن الميئة في شمال غرب إدلب هي موقع تراث عالمي على لائحة اليونسكو، ولكن يقع خارج سيطرة الحكومة (State Party)، لذلك لم يلق أي دعم من منظمة اليونسكو.

فما كان البديل في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السوري، وكيف كان التعامل معها من خلال المنظمات الدولية، هل كان مماثلاً للوضع في ليبيا؟ انقسمت ليبيا أيضاً بعد مقتل القذافي، ودخل الناتو إلى ليبيا الشرقية وليبيا الغربية⁽²⁶⁾، وأصبحت ليبيا الغربية المعترف بها دولياً جهة حكومية (شرعية)، لذلك، فإن التعامل مع المنظمات الدولية يحدث حصراً من خلال الحكومة في غرب ليبيا. هذا يؤكد وجود فجوة في التعامل مع المواقع في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات أخرى غير الجهات الحكومية (State Party)، فالعمل في مثل هذه المواقع يقع على عاتق جمعيات محلية، ومنظمات غير حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني بالتعاون مع أطراف محلية ودولية عدة.

إضافة إلى اليونسكو، نفذ عدد من المجموعات والمنظمات الدولية مبادرات عدة للإسهام في حماية التراث الثقافي السوري. واحدة من هذه المبادرات هي المجلس الدولي للمتاحف الذي أعد قائمة لتحديد القطع الأثرية السورية

نظراً إلى عدم تسجيلها أو توثيقها إلا في حالات نادرة من قبل الناشطين والأثريين.

سادساً: بعض المبادرات الدولية

كانت هناك مبادرات عدة بمساعدة دولية خلال السنوات الأولى من الحرب، وكانت هذه المبادرات جميعها مقتصرة على تبادل المعلومات، وبعض ورشات تدريب لبناء القدرات لخبراء التراث والمتاحف. كان هذا النشاط نتيجة التعاون مع اليونسكو والإيكوموس، والإيكروم (مركز آثار المشاركة)، وصندوق تمويل الأوابد العالمي، وجمعية الأولويات الثقافية في روما، ومعهد الآثار الألماني، والمتحف الإسلامي في ألمانيا، والمركز العربي للإقليمي للتراث العالمي في البحرين، والإنتربول الدولي⁽²²⁾.

مشروع (الصون العاجل للتراث الثقافي السوري) الممول من الاتحاد الأوروبي، حيث عقدت اجتماعات ودورات عدة خلال عام 2014 في بيروت وباريس بما يخص حماية المتاحف والتوثيق الإلكتروني من خلال إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية وتطوير خطة لحماية متحف حلب⁽²³⁾.

أنشأت اليونسكو وشركاؤها الاستراتيجيون مرصداً في بيروت من أجل حماية التراث الثقافي السوري. كان هذا المشروع ((الحماية الطارئة للثقافة السورية)) بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبدعم من حكومة فلاندرز والنمسا، وبالشراكة مع المركز الدولي لدراسة الحفاظ على الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم)، والمجلس الدولي المعني بالتنمية والآثار والمواقع (إيكوموس)⁽²⁴⁾، كانت مدة المشروع بين عامي 2014-2017 تضمن 3 محاور رئيسية: مرصد التراث الثقافي السوري، جهود التوعية الوطنية والدولية، والمساعدة الفنية وبناء القدرات لأصحاب المصلحة الوطنيين والمستفيدين. ثم أرسلت اليونسكو بعثة لتقييم

(25) دم، "المجلس التنفيذي لليونسكو يجمع بالإجماع على حماية تدمر وغيرها من التراث السوري"، اليونسكو، (2016). <https://whc.unesco.org/en/news/1479>

(26) شهدت ليبيا زمناً من الاضطراب وعدم الاستقرار منذ بدء الربيع العربي. وبعد تدخل الناتو ومقتل القذافي عام 2011، تم سيطرة المجلس الوطني الانتقالي المؤقت (ليبيا) على البلاد حتى تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في عام 2012. تلا ذلك اضطرابات وانقسامات سياسية، كانت نتائج هذه الصراعات حرباً أهلية متجددة وحكومة ليبية منقسمة. وابتداء من أيلول/ سبتمبر 2020، جرى الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني من جانب الأمم المتحدة بوصفها حكومة ليبيا الشرعية.

(22) مأمون عبد الكريم، التراث الأثري السوري: خمس سنوات من الأزمة 2011-2016، (سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 2016).

(23) مأمون عبد الكريم، التراث الأثري السوري: خمس سنوات من الأزمة 2011-2016، (سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 2016)، ص 10.

(24) دم، "الصون الطارئ للتراث الثقافي السوري"، اليونسكو، (2017). <https://en.unesco.org/emergencysafeguardingofthesyrianculturalheritage>

تركز على جرد المواقع الأثرية والمباني، أم إنشاء قواعد بيانات المتاحف، وتقييم الأضرار، وتنفيذ مشروعات الترميم، ومحاربة الإتجار غير المشروع، والحفر العشوائي.

وفي هذا السياق، يجب إيلاء اهتمام أكبر للقوانين الدولية، مثل اتفاقيات لاهاي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هل هذه الأدوات كافية لمنع فقدان التراث الثقافي للبلد أو تقليل تدميره؟ وهل يمكن تنفيذها بفاعلية؟ في عام 2014 أكدت بوكوفا، في الذكرى الستين لاتفاقية لاهاي لعام 1954 أن هجمات التدمير على التراث تعدّ هجماتٍ على الناس. ومن ثم يجب أن تكون حماية التراث جزءاً لا يتجزأ من جهد بناء السلام، والمحافظة على تراث التنوع والتسامح، وتمهيد الطريق لعملية المصالحة. يجب علينا التوحد، وتوجيه جهدنا نحو وقف هذا الدمار. وهذا يتطلب تطويراً للقوانين الدولية، والاتفاقيات، والمعاهدات التي تضمن حماية التراث الثقافي، خصوصاً استهدافه مباشرة خلال الحرب، أو تدميره في نوع من التطهير الثقافي أو العنف الثقافي الذي يرتقي إلى عدّه جريمة حرب.

سابعاً: مفهوم العنف الثقافي

يشير مصطلح (العنف الثقافي) إلى جوانب من ثقافة معينة يمكن استخدامها لتبرير العنف المباشر أو الهيكلية، أو شرعنتهما، وهو مفهوم لقي اهتماماً متزايداً ضمن مجال دراسات التراث. طور عالم الاجتماع النرويجي يوهان غالتونغ هذا المفهوم بصورة واسعة في تسعينيات القرن العشرين، موسعاً نطاق دراسات السلام والنزاعات. نظرية غالتونغ حول العنف ثلاثية الأبعاد، تشمل العنف المباشر (الأذى الجسدي)، والعنف الهيكلية (الظلم الاجتماعي)، والعنف الثقافي. يشمل العنف الثقافي المجال الرمزي لوجودنا، بما في ذلك الدين والأيدولوجيا واللغة والفن والعلم الذي يمكن استخدامه لتبرير أو شرعنة العنف المباشر أو الهيكلية من خلال الأشكال الثقافية.

في سياق التراث يكون مصطلح (العنف الثقافي) ذا صلة خاصة حيث يساعد على فهم كيفية إسهام الممارسات الثقافية والتقاليد والنصب التذكارية والسرديات في دعم

الصور والمخططات -وحتى بعض اللقى الأثرية- بإحداثيات جغرافية دقيقة. أضيف أيضاً أكثر من 4000 موقع جديد إلى الخريطة الافتراضية لسورية (DAI Gazetteer)⁽³³⁾، ورُبطت بعناصر قاعدة بيانات⁽³⁴⁾. يتوفر أكثر من 115.000 عنصر رقمي للمستخدمين المسجلين، ولكن حتى من دون التسجيل، يمكن الاطلاع على 3500 عنصر وبياناتها الوصفية. هذه البيانات تتضمن مجالات الآثار السورية جميعها، وتاريخ البناء، وجغرافيتها، وثقافتها، وحتى تاريخها المعاصر.

قام برنامج UNOSAT التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بإحدى المبادرات من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية؛ فمن ناحية تسمح صور الأقمار الصناعية للمجتمع الدولي بتقييم الأضرار التي حدثت بالفعل، وتحليلها في ضوء التخطيط للتخفيف اللازم، وتدخلات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع. ومن ناحية أخرى يمكنهم المساعدة في توعية صناع القرار وصانعي السياسات الدوليين، وكذلك عامة الناس، بشأن هذه المسألة الحادة الملحة إلى التحرك من أجل صون ما تبقى من الآثار، وحمايته، من مثل الأضرحة والمساجد والمواقع الأثرية وغيرها من الممتلكات الثقافية في البلاد. في أثناء إجراء تقييمات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في سورية، أصبح من الواضح أن هناك دماراً وأضراراً واسعة النطاق في مواقع التراث الثقافي أيضاً. هذا التقرير يتضمن تقييم الوضع الحالي لـ 18 منطقة تراث ثقافي أكبر، حيث تبين أن 290 موقعاً قد تأثر خلال السنوات 2012-2014، منها 24 موقعاً مدمراً، و104 مواقع تعرضت لأضرار بالغة⁽³⁵⁾.

تبرز المبادرات السابقة ضرورة حصر الجهد الموجود بالفعل، وتنسيقه، إذ تضم مبادرات دولية من خبراء في مجال الآثار، وإدارة التراث إلى علماء الآثار والمؤرخين، والمهندسين المعماريين، والمرممين، والمحامين، سواء أكانت

(33) مشروع توثيق الإرث الحضاري السوري، <https://arachne.dainst.org/project/syhrer>

(34) أرشيف التراث السوري، <https://syrian-heritage.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85/%d8%b2%d9%8a%d8%af-%d8%b9%d9%86%d8%a7>

(35) https://unosat.web.cern.ch/unitar/downloads/chs/FINAL_Syria_WHS.pdf

يتضمن هذا التقرير تقييم الأضرار في 18 موقع للتراث الثقافي: حلب، أفاميا، بارا، بصرى، قلعة كراك دي شوفالبيه، سايروس، مدينة دمشق القديمة، دير سمعان، دورا يوروبوس، إيبلا، كركيزة، معرة النعمان، تدمر، قادش، قنوات، الرقة، أخير قرقار، أوغارت.

بعد الصراع. وإنجاز ذلك يسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبخاصة الهدف رقم 11، وهو جعل المدن شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة. يتضمن هذا الهدف حماية التراث الثقافي والطبيعي، وصونه في العالم.

رُبط مفهوم العنف الثقافي في سورية ربطاً رئيساً بممارسات داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) التي حظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام الغربية. حيث عدت داعش مصدر تهديد رئيس (لتهريب الغرب)⁽³⁶⁾. فعند استيلاء داعش على مساحات واسعة من الأراضي في العراق وسورية، بدأت في تدمير المواقع التاريخية والقطع الأثرية التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. إن وقوع المتاحف والآثار والمواقع الثقافية في مرمى نيران الحرب ليس بالأمر الجديد، لكن ما فعلته داعش مختلف بحسب ما قالت المديرية العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا مجلة فورين بوليسي؛ فتنظيم الدولة كان يعتمد على بيع القطع الأثرية القديمة لتمويل آلتها الحربية، وهدم المواقع لإحباط معنويات أعدائه، ومحو رموز التعددية الثقافية. وقالت بوكوفا متحدثة على هامش القمة الثقافية التي نظمتها FP في أبو ظبي عام 2017: ((إنها جديدة تمامًا، وغير مرئية تمامًا، ومنهجية متعمدة))، ((إن ذلك يسير جنباً إلى جنب مع تدمير التنوع واضطهاد الأقليات.....)).

تمثل الأضرار الجسيمة التي لحقت بموقع تدمر الأثري في سورية مثالاً صارخاً على العنف الثقافي، تدمر بتاريخها الغني وتعدديتها الثقافية تعد رمزاً للتنوع الثقافي الذي شكل هوية سورية التاريخية، مع التحفظ طبعاً على أن تدمر بوصفها موقع تراث عالمي هي نتاج إعادة تصور الموقع الكلاسيكي الروماني من قبل علماء الآثار الفرنسيين خلال مدة الانتداب الذي أدى إلى هدم ما سمي في حينه (القرية العربية) المبنية من الطين التي بنيت ضمن أوابد معبد بل، ونسب سكانها إلى القرية الجديدة خارج حرم الموقع الأثري. إن تدمير تنظيم داعش المتعمد لهذا الموقع الذي سُجل، ونُشر عبر الإنترنت، لم يكن محض عمل عدائي ضد التراث السوري بل كان أيضاً رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي.

الإقصاء، وشرعنته، أو عدم المساواة أو القمع. غالباً ما تحمل المواقع والممارسات التراثية أهمية رمزية عميقة، والطريقة التي يحدث بها تمثيلها أو الاحتفال بها أو إغفالها يمكن أن تعكس ديناميات القوة، وتعززها داخل المجتمعات. على سبيل المثال يمكن أن يسهم الاحتفال الانتقائي بأحداث تاريخية معينة أو مواقع أثرية محددة في تهميش ثقافات أو سرديات أخرى، ما يسهم في شكل من أشكال العنف الثقافي من خلال تأكيد السرديات التاريخية السائدة مع قمع الآخرين أو محوهم، كما حصل في مواقع عدة مختلفة في سورية التي تعرضت لتدمير متعمد خلال النزاع المسلح.

يؤكد استخدام (العنف الثقافي) ضمن دراسات التراث الحاجة إلى فحص نقدي لكيفية بناء التراث، وعرضه، وتفسيره. يحدث هذا على إعادة تقييم من يحصل على المحافظة على تراثه والاحتفال به، ومن يتم تجاهله أو تهميشه، ما يسلط الضوء على أهمية الشمولية والتمثيل في ممارسات التراث. من خلال الاعتراف بالعنف الثقافي ومعالجته، يمكن للمهنيين في مجال التراث والمجتمعات العمل على اتباع نهج أكثر عدالة وشمولية في حفظ التراث وتفسيره، ما يضمن ألا يسهم التراث في إدامة العنف، لكن يسهم بدلاً من ذلك في الفهم والمصالحة والسلام.

عند النظر في فكرة العنف الثقافي، من المهم أن نلاحظ أن تدمير التراث خلال الصراع قد يكون عشوائياً أو ممنهجاً، وقد يعد تطهيراً ثقافياً إن استهدف التراث المرتبط بالأقليات أو بشريحة اجتماعية معينة. وكذلك عملية إعادة الإعمار بعد الصراع يمكن أن تكون بحد ذاتها عنيفة من خلال تفضيل روايات (أو سرديات) محددة من القوى المهيمنة (الممولين الذين يتبنون أجندة معينة). وعند افتراض أن التراث الثقافي يتضمن عناصر ملموسة وغير ملموسة تشكل عند جمعها معاً تعبيراً بين البنية المادية والممارسات الثقافية والتقاليد الشفهية والحرف التقليدية والتقنيات والمعارف، بما في ذلك الرقص والقصص والحرف اليدوية والتصميمات والتراث الرقمي أيضاً. فإن دمج هذه الروايات أو استبعادها يجب أن يوضح الهوية المستقبلية لمجتمع ما بعد الصراع (Viejo-Rose 2013)، إن تفكيك هذه الروايات التي أنشأتها القوى المهيمنة يتطلب أدوات ملائمة ثقافياً لإشراك المجتمع المحلي في عملية إعادة تشكيل مجتمع ما

(36) صحيفة foreign policy فورين بوليسي: <https://foreignpolicy.com/2017/04/12/unesco-united-nations-isis-islamic-state-cultural-antiquities-trade-irina-bokova-ref-ugees-heritage>

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول حكم لها يتعلق بجريمة (التدمير الثقافي). في هذه القضية وجهت التهم إلى أحمد الفقي المهدي، وهو إسلامي متشدد مرتبط بتنظيم القاعدة، بعد محاكمته في المحكمة الجنائية الدولية في عام 2015، حُكم على المهدي بالسجن مدة تسع سنوات بتهمة تدمير مواقع ثقافية قديمة في تمبكتو بمالي. أشارت السيدة نويل هيغنز في كتابها عن تغير منظومات حماية التراث الثقافي خلال النزاع المسلح⁽³⁹⁾ إلى قضية المدعي العام ضد المهدي في المحكمة الجنائية الدولية مثالاً على هذا التغير⁽⁴⁰⁾

من الجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية الدولية أُسست بموجب نظام روما الأساسي، وهو يمنح المحكمة اختصاصاً قضائياً على أربع جرائم رئيسية: الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف، وجرائم العدوان⁽⁴¹⁾. ويمكن أن تشمل جرائم الحرب ((تعمد توجيه هجمات ضد المستشفيات أو المعالم التاريخية أو المباني المخصصة للدين أو التعليم أو الفن أو العلوم أو الأغراض الخيرية)). وفي سبتمبر/ أيلول 2016 أُدين السيد المهدي بارتكاب جريمة حرب لتوجيه هجمات ضد مبانٍ تاريخية ومعالم أثرية ذات قيمة دينية في مالي وذلك باستخدام الأدلة المناسبة التي توضح تورطه في هذا التدمير المتعمد. كانت هذه الأدلة مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيها وهو يهدم معالم عدة ذات قيمة دينية وتاريخية في تمبكتو⁽⁴²⁾.

وقالت السيدة هيغنز إن القضية أظهرت أن المحكمة الجنائية الدولية قد تناولت مسألة المسؤولية الجنائية الفردية في ما يتعلق بالهجمات الأخيرة على التراث الثقافي. ومع ذلك قالت أيضاً إن طبيعة الحكم الخاصة بكل قضية كانت بمنزلة استجابة غير كافية للتدمير العام للتراث الثقافي. وبالتطلع إلى المستقبل قالت السيدة هيغنز إن

استُخدم المدرج الروماني الشهير في تدمر أداة للبروباغندا السياسية، وإظهار القوة، مستغلاً القيمة العالمية الاستثنائية للموقع بوصفه رمزاً للتراث الإنساني العالمي⁽³⁷⁾. هذا العمل المروع ليس فقط هجوماً على الحجر والطوب بل هو اعتداء على الذاكرة الثقافية والتاريخ المشترك للبشرية.

لقد أُدرجت مثل هذه الممارسات تحت مفهوم (التطهير الثقافي). الآثار السورية أصبحت أيضاً مصدرًا لكسب المال. انتهجت أطراف النزاع في سورية، وفي مقدمتها تنظيم داعش، بيع الآثار القديمة في السوق السوداء لجمع الأموال. تقدر وزارة الخارجية أنها كسبت الملايين من مهب الآثار (على الرغم من صعوبة تتبع المبلغ الدقيق والتقديرات تختلف على نطاق واسع؛ فقد قدرت روسيا أن داعش حققت ما بين 150 إلى 200 مليون دولار سنويًا من هذه الأنشطة في عام 2016)⁽³⁸⁾.

تدمير الآثار في سورية يعد مثالاً صارخاً على العنف الثقافي، حيث استهدف تراث غني بالتاريخ والثقافة. هذا الدمار ليس فقط خسارة للماديات بل هو إضعاف لروح المجتمع وهويته. لذلك من الضروري فهم أبعاد هذا العنف، وتأثيره في المجتمع المحلي، بهدف المحافظة على التراث الثقافي، وتعزيز التنوع والشمولية في مجتمعات ما بعد الصراع.

ثامناً: تأثير استهداف التراث دولياً

شكلت التحديات السابقة التي لم تكن حكراً فقط على سورية بل على دول عدة في الوطن العربي نقطة تحول في عمل المنظمات الدولية التي تعنى بالآثار والتراث الثقافي، وسلطت الضوء على أهمية تطوير المنظومة الدولية بما يتناسب مع طبيعة النزاعات الحالية. ففي عام 2016 شهد العالم لحظة تاريخية في مجال العدالة الدولية حين

(39) N. Higgins, The protection of cultural heritage during armed conflict: the changing paradigms. (Routledge: 2020).

(40) "قضية المهدي"، المحكمة الجنائية الدولية، (2022). <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CaseInformationSheets/Al-MahdiEng.pdf>

(41) "طريقة عمل المحكمة"، المحكمة الجنائية الدولية. <https://www.icc-cpi.int/about/how-the-court-works>

(42) اليونسكو، "مقابلة مع أحمد الفقي المهدي"، (2017). <https://www.unesco.org/ar/articles/ahmd-alfqy-almhdy-atrf-baldhnb-0>

(37) المواقع الأثرية التي دمرتها داعش، ناشيونال جيوغرافيك، (2015). <http://www.nationalgeographic.com/history/article/150901-isis-destruction-looting-ancient-sites-iraq-syria-archaeology>

(38) صحيفة foreign policy الفورين بوليسي: <https://foreignpolicy.com/2017/04/12/unesco-ited-nations-isis-islamic-state-cultural-antiquities-trade-irina-bokova-ref-ugees-heritage>

يقع عدد من المواقع الأثرية. أعفت وزارة الخزانة الأميركية (جميع المعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة من الزلزال)) من عقوباتها على سورية مدة 180 يومًا⁽⁴⁴⁾.

في حلب حيث تعمل شبكة الأغا خان للتنمية، كانت الاستجابة أسرع نتيجة التنسيق بين اليونسكو والأغا خان والجهات الحكومية، على الرغم من تضرر مئات المباني والبنى التحتية الحيوية. ما تزال النتائج غير واضحة، لكن الاستجابة البطيئة في الشمال الغربي تبرز بوصفها مشكلة رئيسية. يضاف إلى ذلك ضعف الإمكانيات للاستجابة للكوارث على صعيد التراث والآثار من خلال توثيق الأضرار، وتقديم الإسعافات الأولية. هذا الوضع يؤكد تأكيدًا قاطعًا الحاجة الماسة إلى توفير برامج تدريبية متخصصة في سورية بأكملها، لإعداد الكوادر اللازمة للتعامل مع التراث في حالات الطوارئ، ولفهم أساسيات الإسعافات الأولية في المجال الثقافي. تتطلب هذه الكارثة الكبيرة تعاونًا وتضافرًا للجهد في المستويات جميعها؛ الدولية والحكومية والمؤسسية، فضلًا عن المجموعات التراثية، والمنظمات المحلية لضمان استجابة شاملة وفعالة.

عاشراً: خاتمة

في ختام هذا البحث نستنتج أن الآثار السورية تعرضت لأضرار جسيمة خلال النزاع الدائر في البلاد منذ عام 2011، حيث تمتد هذه الأضرار لتشمل مختلف المخاطر والتحديات، بدءًا بالأضرار المباشرة الناجمة عن النزاعات العسكرية والتدمير الممنهج من قبل تنظيمات مختلفة مثل داعش، وتعرضها للحفريات العشوائية والإتجار غير المشروع بالممتلكات واللقى الثقافية، وصولاً إلى التأثيرات السلبية للعوامل البيئية والكوارث الطبيعية مثل الزلزال الذي وقع في شباط/ فبراير 2023.

سلط هذا البحث الضوء على دور المنظمات الدولية

استهداف التراث الثقافي يتطلب إعادة تقييم الإطار القانوني الدولي الحالي.

تشكل هذه الحادثة دعوة للمجتمع الدولي للتحرك بفاعلية كبرى نحو حماية التراث الثقافي. يمكن للسوريين والمجتمعات المتأثرة بالتدمير الممنهج لتراثها الثقافي، للبدء بجمع الأدلة والتوثيق الدقيق، وتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية، لضمان محاسبة المسؤولين. هذا النهج يمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز العدالة الدولية وحماية التراث الثقافي في مستوى العالم.

تاسعاً: زلزال شباط/ فبراير 2023

منذ عام 2011 حتى 2022 واجهت الآثار السورية تحديات متعددة بما في ذلك أضرار الحرب، وضعف الموارد الاقتصادية، ونقص الخبرات بسبب التهجير والتزوح، والعقوبات الاقتصادية، وندرة مواد البناء، وعدم وجود صيانة دورية، وتأثير تغير المناخ. تفاقمت هذه الأضرار بصورة ملحوظة بعد زلزال قوي ضرب شمال غرب سورية وجنوب تركيا في 6 شباط/ فبراير 2023، بقوة 7.8 و 7.7 درجة على التوالي، ما أدى إلى أضرار واسعة النطاق وعشرات آلاف من القتلى، في ما يعد أكثر الزلازل دموية في سورية منذ زلزال حلب 1822، وأحد الزلازل الأكثر تكلفة عالميًا⁽⁴³⁾.

تأثرت البنية التحتية بما في ذلك المواقع الأثرية والمدارس، ما أضاف تحديًا جديدًا إلى المواقع الأثرية التي تعرضت بالفعل لسنوات من الأضرار. بادرت المنظمات الدولية بالاستجابة من خلال دعم الإسعافات الأولية للتراث الثقافي والمجتمعات المتأثرة في سورية وتركيا، وتطوير خطط عمل بالشراكة مع المنظمات الثقافية والتراثية. كان التركيز الأولي على أعمال الإغاثة والإجلاء وتوفير سكن مؤقت للناجين، ولكن كانت هناك صعوبات في وضع استراتيجية للاستجابة الطارئة بسبب العقوبات الاقتصادية والانقسام الجغرافي للبلاد، وبخاصة في شمال غرب سورية حيث

(44) "الولايات المتحدة تعلن إعفائها من العقوبات المفروضة على سوريا لمدة 180 يومًا لتقديم المساعدات في حالات الكوارث"، الغارديان، (2023). <https://www.theguardian.com/world/2023/feb/10/us-syria-sanctions-exemption-earthquake-relief>

انظر أيضًا: "استثناءات قانون العقوبات الأميركي لجهود إغاثة الزلزال في سوريا"، سوريا، (2023). <https://shorturl.at/cvIHP>

(43) نيكسوس، "مقاومة الزلزال"، جامعة ماليزيا للهندسة والتكنولوجيا، (2023). <https://research.utm.my/newshub/utms-seer-isolator-withstanding-earthquake-horizontally-for-safer-structures>

المصادر والمراجع

بالعربية

1. عبد الكريم. مأمون، التراث الأثري السوري: خمس سنوات من الأزمة 2011-2016، (سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 2016).
2. اقطيني. خليل، "الأثار السورية بين نيران الاشتباكات والتحديات المتعمدة"، 12(43)، دورية كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، (2019).

بلغة الأجنبية

1. Abdulkarim. M., Palmyra: From war and destruction to rehabilitation. The Future of the Bamiyan Buddha Statues: Heritage Reconstruction in Theory and Practice, (2020).
2. Abdulkarim. M., Annual Report 2013: Syrian Arab Republic Ministry of Culture. Directorate General of Antiquities and Museums. Damascus: Ministry of Culture. Directorate General of Antiquities and Museums. Accessed 15 December 2017, (2014).
3. Alkhalaf. H., 16 Sustaining cultural heritage in post-conflict Syria, (Routledge Handbook of Sustainable Heritage, 2022).
4. Higgins. N., The protection of cultural heritage during armed conflict: the changing paradigms, (Routledge, 2020).
5. Galtung. J., "Cultural violence. Journal of peace research", 27 (3), (1990).
6. Lenzerini. F., "Terrorism, conflicts and the responsibility to protect cultural heritage", 51(2), The International Spectator, (2016).

في حماية هذا التراث الثقافي، واستعرض جانبًا من بعض المبادرات التي طُورت لتوثيق الآثار السورية، وحمايتها. لكن كان جليًا أن دور المنظمات الدولية يتطلب فهمًا دقيقًا للقوانين الدولية والتشريعات المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وميكانيكية التعامل والتعاون مع الجهات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والحاجة إلى تقييم التدابير والأطر التشريعية والسياسيات من أهم الأولويات لتنفيذ التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، وبخاصة في ما يتعلق المشروع بالمتعلقات الثقافية واسترداد القطع المنهوبة.

من الجدير بالذكر أن الجهد الأولي في سورية ركز على مشاركة المعلومات وتقييم الأضرار باستخدام التقنيات الحديثة مثل الصور الصناعية، والاستشعار عن بعد، وأساليب الأرشيف الرقمية. ومع ذلك كان هذا الجهد غالبًا مشتتًا، وغير متناسق استراتيجيًا. على الرغم من أهمية الجهد المبذول في رقمنة المعلومات وتقييم الأضرار، فإن الصيانة والتدخلات الطارئة لتدعيم هذه المواقع وإعادة تأهيلها لم تحظَ بالقدر الكافي من الاهتمام والتخطيط الاستراتيجي للاستجابة لهذه الاحتياجات. هذا يشير إلى ضرورة تكثيف الجهد لتطوير استراتيجيات وأدوات مناسبة تتناسب مع هذه المتطلبات، وتعزيز التعاون بين الخبراء المحليين والدوليين.

في الوقت الذي يختتم فيه هذا النقاش يبرز دور خبراء الآثار السوريين بوصفهم حجر زاوية في تطوير استراتيجيات متكاملة ومنسقة مع المنظمات الدولية والمحلية بهدف المحافظة على التراث الثقافي السوري وحمايته. ثمة حاجة ماسة إلى إنشاء هيئات، وتنفيذ دراسات تركز على تقييم الإمكانات المتاحة، سواء كانت الموارد البشرية أم الخبرات التقنية، وكذلك تحديد التحديات القائمة، ووضع خطط عمل مفصلة تشمل استراتيجيات بناء القدرات بدعم من المنظمات الدولية. من الضروري أن تُدرج حماية التراث ضمن أولويات جهد بناء السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيزها أساسًا للمستقبل للمحافظة على التنوع والتسامح الثقافي في سورية للخروج من حلقة العنف الثقافي.